

مليون و٥٤٦ ألف طن حجم الإنتاج النباتي لحافضة الحديدة العام الماضي

كتب/منصور شايع

□ بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي النباتي بمحافظة الحديدة خلال العام الماضي مليوناً و٥٤٦ ألفاً و٥١٢ طن في مساحة زراعية تجاوزت ٣٦٨ ألفاً و٨٦٢ هكتاراً..

وأشارت بيانات إحصائية صادرة عن الإدارة العامة للإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والتي حصلت عليها "الثورة" إلى أن حجم إنتاج الحديدية من الحبوب وصلت إلى نحو ٢٠٩ آلاف و٥٩٦ طناً في ٢٠١٠م، في مساحة زراعية تجاوزت ٢٢٢ ألفاً و٥٩٥ هكتاراً، وسجلت كمية إنتاج الخضار خلال نفس العام حوالي ١٦٨ ألفاً و٦٦٨ طناً في مساحة زراعية بلغت ١٥ ألفاً و٩٠٠ هكتاراً.

وأوضحت البيانات أن إجمالي كمية إنتاج الفواكه بمحافظة الحديدية خلال في ٢٠١٠م بلغ ٢٨٨ ألفاً و٥٢ طناً في مساحة زراعية بلغت ٢٣ ألفاً و٧١٧ هكتاراً، فيما سجلت كمية إنتاج البقوليات حوالي ٣٧ ألفاً و١٩٥ طناً في مساحة بلغت ١٢ ألفاً و ٦٦٥ هكتاراً، كما سجلت الحاصل النقدية كمية إنتاج تجاوزت ٤٨ ألفاً و٢٩١ طناً في مساحة زراعية بلغت ٣١ ألفاً و٤١٢ هكتاراً.

وبحسب ذات المصادر فإن كمية إنتاج الحديدية من القات بلغت ٧٦٥ طناً في مساحة زراعية ٣٩٦ هكتاراً، بينما تجاوزت كمية إنتاج الأعلاف خلال العام الماضي لنفس المحافظة ٧٩٢ ألفاً و٩٤٦ طناً في مساحة زراعية بلغت ٦٠ ألفاً و٩٨٧ هكتاراً.



دراسة تلخص للحد من استخدام البسيدات الضارة في الإنتاج الزراعي وضبط السلع المستوردة

كتب / منصور شايع

أكدت تكاتف الجهود الحكومية والشعبية للقضاء على استخدام البسيدات الضارة بصحة الإنسان في الزراعة وإصدار أو تفصيل تنفيذ التشريعات القانونية والمبيدات في الزراعة بشكل عام وإيجاد ضوابط للسلع المستوردة. منوهة بضرورة إيجاد نقاط أو وسائل اتصال مناسبة وسهلة للإبلاغ عن أية خروقات أو تجاوزات أو تلاعب أو غش يمس بأمن الغذاء للمجتمع والتوعية بكيفية التواصل مع الجهات ذات العلاقة.



الكثير من الجهد لثرى ثمرة جهودها محصولاً وغيماً وثماراً طيبة. وقالت بامر حول : لا ينتهي دور المرأة بجني المحاصيل وبيعها أو تخزينها ولكن هناك دور آخر تقوم به المرأة استعداداً لدورة زراعية أخرى بكم الاعتماد على النساء إلى جانب صغار وبنات السن الذين لا يستطيعون القيام بالأعمال الشاقة الأخرى للقيام بهذه المهمة وهي تنقية الأرض من الشوائب وبقايا المحاصيل التالفة والأوراق اليابسة لتهيئة الأرض لدورة زرع جديدة، وتقوم أيضاً بدور مهم وهو احتفاظها بالبذور الخاصة بكل محصول وحفظها بشكل جيد وظروف ملائمة تجعلها صالحة لبزورها في الأوقات المناسبة لكل محصول لتعطي منتجاً زراعياً جيداً. بالإضافة إلى مهام كثيرة تقوم بها المرأة اليمنية وإلى يومنا هذا تتعلق بأمن الغذاء الأسري أو توفير دخل يفي بتوفير/ الاندخار وغيرها.....وغيرها ، حيث تعمل المرأة أيضاً في تربية الماشية سواء الأبقار أو الماعز واستغلالها في الكثير من

وتتحدد مساهمة المرأة في جوانب عديدة منها حرث الأرض حيث تعمل المرأة في الريف اليمني بأعمال الحراة سواء بما يسمى بعملية عرق الأرض أو الحرث بالوسائل البدائية التي تجرها الثيران وفي بعض الأحيان تستطيع المرأة قيادة الآلات الزراعية الحديثة إن توفرت وبين لنا ذلك التدرج في أعمال الحرث التي تقوم بها المرأة. وكذا بذر البذور أيضاً عملية بذر البذور لزراعة الأرض أو غرس الشتلات من المهام التي تقوم بها المرأة اليمنية في الريف وأحياناً قد يكون الاعتماد كلياً على النساء للقيام بهذه المهمة في بعض المناطق، وسقاية الأرض حيث تساهم المرأة في عملية سقاية الأرض فرغم تمكن بعض المزارعين من عمل ترميمات لتوصيل المياه بسهولة ويسر لرى الأراضي واستخدام وسائل الري الحديثة إلا أن الغالبية مازالت تعتمد على الوسائل البدائية في الري وفي كل الأحوال نجد أن المرأة اليمنية في الريف تقوم بدور كبير في ذلك لمساعدة الرجل إلى جانب جني المحصول مثلما كانت المرأة اليمنية في الريف شركياً أساسياً وفاعلاً في العملية الزراعية منذ البدء فهي أيضاً شركياً في جني الثمار للمحاصيل التي بذلت فيها

ويعت الدراسة التي أعدهتها فوزية حسين بامر حول عضو دائرة المرأة بالاتحاد العام لنقابات عمال اليمن الإعلام بكافة مستوياته لنشر الوعي الخاص بالأمن الغذائي وإعتماد الجهات المسؤولة بالإرشاد الزراعي بالعمل على زيادة الوعي لدى المزارعين والأسر المنتجة بأهمية دورهم في الأمن الغذائي لمجتمعنا اليمني. وأشارت الدراسة إلى مفهوم الأمن الغذائي والذي يعني أن تنتج الدولة أو تستورد أكبر قدر من احتياجاتها الغذائية بالطريقة الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار المنفعة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع التي تحتاجها وفي حدود ما تمتلكه من موارد ومقومات وعلى أن تكون منتجاتها منافسة للمنتجات الأجنبية كما يتوجب توفر صادرات زراعية أو غيرها تعود بدخل من العملات الصعبة يمكن استخدامها لاستيراد المواد الغذائية الأخرى التي لا تتوفر لها فيها ميزة نسبية في إنتاجها ... وكل ذلك يهدف توفير الغذاء للمواطنين بالكمية والنوعية الضرورية للنشاط والصحة مع مراعاة التوزيع العادل لكل المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود مع الاحتفاظ بمخزون لا يقل عن سد الحاجة لمدة ثلاثة شهور على الأقل لمواجهة الظروف غير الطبيعية .

ونوهت الدراسة بالدور الكبير للمرأة اليمنية في الأمن الغذائي ، فالمرأة تلعب دوراً هاماً في عملية أمن الغذاء بالنسبة للأسرة والمجتمع فأمين الغذاء لم يعد مقتصرًا على مفهومه العام المتعلق بسياسات الدول الاقتصادية والتنمية ومسئوليتها في توفير الغذاء لشعبها فالمرأة منذ الأزل تحملت على عاتقها مسؤولية كبرى تجاه أفراد الأسرة خاصة في الريف اليمني حيث تعتمد الأسر اعتماداً كلياً على الزراعة وتعتبر المرأة الريفية مركزاً أساسياً في العملية الزراعية سواء من خلال العمل في أرض الأسرة أو لدى الغير ويصفتها نصف المجتمع والشريك الأساسي في عملية التنمية



٢٦ مليار دولار إنفاق دول الخليج على الأغذية المستوردة في ٢٠١٠م

«الثورة/متابعات

□ استوردت دول مجلس التعاون الخليجي سلعا غذائية ٢٥.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠م، وسط توقعات أن يتضاعف الرقم ليصل إلى ٥٢.١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م.

وتوقع تقرير لشركة "الين كابيتال" للخدمات الإستثمارية أن تنفق المملكة العربية السعودية ٣٥.٢ مليار دولار على الغذاء المستورد بحلول عام ٢٠٢٠م مقارنة بـ ١٦.٨ مليار دولار في العام الحالي. وتتسلك الاحتياجات الغذائية لدول الخليج مسار الارتفاع، إلا أن الإنتاج الزراعي المحلي يتصّف بالضعف، مما يتطلب وضع إستراتيجية غذائية لضمان استمرار الإمدادات. وتتطلع معظم دول الخليج إلى شراء أراض زراعية لتلبية الطلب المستقبلي على الغذاء.

ويسجل معدل نمو الاستهلاك الغذائي في قطر والإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً كبيراً يصل إلى ٩٪ سنوياً، أي أعلى من متوسط المعدل المسجل دول مجلس التعاون الخليجي والبالغ ٨٪.

ويأتي النمو في الطلب الخليجي على الغذاء نتيجة ارتفاع عدد السكان ومستويات المعيشة، حيث يتوقع التقرير أن يرتفع عدد السكان في دول الخليج من ٤٠.٦ مليون إلى ٥٠ مليوناً في ٢٠٢٠م.

وتتمثل تلبية الطلب المتزايد على الغذاء تحدياً للحكومات الخليجية. ويعتبر الأمن الغذائي من أهم القضايا الرئيسية في منطقة الخليج. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) فإن ١.٧ من أراضي المملكة العربية السعودية صالحة للزراعة، مع قلة الموارد المائية. تستثمر المملكة وغيرها من دول الخليج بكثافة في شراء أراض زراعية في جميع أنحاء العالم.

وتتطلع المملكة العربية السعودية إلى التخلص التدريجي من إنتاج القمح لأنه يستهلك موارد مائية ضخمة، وفي الوقت نفسه تسعى لمضاعفة مخزونها من القمح ليغطي فترة عام كامل بدلاً من ٦ أشهر. وتتوقع وزارة الزراعة استيراد كامل احتياجاتها من القمح بحلول عام ٢٠١٦م.

ونظراً لأهمية تكوين احتياطي غذائية، أطلقت السعودية شركة "جنات" برأسمال ٨٠٠ مليون دولار لإدارة ميايرتها للأمن الغذائي، حيث تعتزم الشركة شراء ما يعادل ٢١٥ ألف هكتار من الأراضي في شمال أفريقيا. وقد اشترت الإمارات ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضي في السودان، في حين استحوذت قطر على ٤٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية في كينيا. ويساهم القطاع الزراعي بشكل ضئيل جداً في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج نظراً لضعف الموارد المائية، ووفقاً لمنظمة الفاو فإن ٨٪ من مساحة المنطقة صالحة للزراعة.

وتعتمد دول الخليج بشكل كبير على الواردات الغذائية لتغطية احتياجاتها. فعلى سبيل المثال، تغذي الواردات ٨٪ من استهلاك الإمارات للحموم، و ٨٤٪ من اللبن والحليب و ٦٣٪ من الخضار. وتستورد قطر ٨٢٪ من الحليب ومنتجات الألبان و ٨٠٪ من الخضراوات و ٩٩٪ من الحبوب.

وتستخدم المملكة العربية السعودية على ٦٦٪ من إجمالي واردات المواد الغذائية في منطقة الخليج، ووفقاً لوحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)، فمن المتوقع أن ترتفع مبيعات السلع الغذائية والمشروبات والتبغ في المملكة بنسبة ٨.٤٪ سنوياً حتى عام ٢٠١٤م، لتصل إلى ٥٦ مليار دولار. وستنمو مبيعات التجارة بنسبة ٢٢٪ بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥م، علماً بأن الغذاء يمثل أكثر من نصف هذه المبيعات. وترجع وحدة المعلومات الاقتصادية ارتفاع دخل الفرد السعودي من ٢٢.٨ ألف دولار في ٢٠١٠م إلى ٢٧.٨ ألف دولار في ٢٠١٥م.

العراق يعتزم تزويد سوريا بكميات كبيرة من النفط

«الثورة/متابعات

□ ذكرت مصادر مطلعة أن الحكومة العراقية تعتزم الإعلان عن تزويد سوريا بكميات من النفط، لمساعدة دمشق في الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تضر بها، نتيجة استمرار الاضطرابات السياسية، فيما لم تصح المصادر عن كمية النفط المصدر، إلا أنها قالت إنها كميات كبيرة .

وكان العراق وسوريا قد اتفقا منذ بداية العام على تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة ومنع الصادرات السورية التسهيلات المطلوبة.

كما بحث الجانبان في وقت سابق سبل نقل المنتجات النفطية العراقية إلى المتوسط عبر سورية عبر صنع النفط من حقل "عكاس" .

وتشير المصادر إلى أن الاستراتيجية الموقعة سابقاً مع سوريا تضمنت مد شبكة أنابيب جديدة عبر الأراضي السورية بدلاً من الأنابيب القديمة. وكان مسؤول نفطي عراقي قال في وقت سابق: إن "الاتفاقية تضمنت الاتفاق على مد ٣ أنابيب بدلاً من شبكة تصدير النفط القديمة" .

يشار إلى أن تصدير النفط عبر الأنابيب العراقي السوري توقف عن العمل منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وهو الأنبوب الذي يمتد من مصفاة بيجي غرب العراق إلى ميناء بانياس السوري على البحر المتوسط.

وتؤكد المصادر المطلعة في الصناعة النفطية أن القرار العراقي يسمح سوريا باستقبال كميات من النفط تقدرت بـ ١٥٠ ألف برميل يومياً

السعودية تحظر رسمياً استخدام العمالة المنزلية من إندونيسيا والفلبين

«الثورة/متابعات

□ قررت وزارة العمل السعودية رسمياً حظر استخدام العمالة المنزلية من إندونيسيا والفلبين، لأسباب رأت فيها تعدياً على خصوصيات الأسرة السعودية.

وأعلنت الوزارة أمس، أن الحظر سيبدأ اعتباراً من السبت المقبل، من خلال وقف إصدار تأشيرات استخدام العمال المنزليين من مهن البدين، موضحة أن هذا القرار جاء بالتزامن مع جهود كبيرة تقوم بها لفتح قنوات جديدة لاستقدام العمالة المنزلية من مصادر أخرى.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة العمل خطاب بن صالح العنزي لوكالة الأنباء السعودية إن الوزارة قررت إيقاف إصدار تأشيرات استخدام العمالة المنزلية من إندونيسيا والفلبين بدءاً من السبت القادم في ظل شروط الاستخدام التي أعلنتها الدولتان، ورفضتها وزارة العمل لأن فيها تعدياً على خصوصيات الأسرة السعودية.

ويترامن قرار وزارة العمل مع جهود كبيرة تقوم بها الوزارة لفتح قنوات جديدة لاستقدام العمالة المنزلية من دول أخرى.

وأوضح حسب تصريحات نشرتها صحيفة الحياة أن من الشروط المطلوبة، إرسال رسوم للمنزل التي تعمل فيها الخادما، ومعلومات عن الأبناء، وصور وغير ذلك.

وحول احتمال أن يؤدي هذا القرار إلى رفع أجور الأيدي العاملة من الجنسيات الأخرى، أجاب العنزي: "لا نتوقع ذلك، لأننا في الوزارة، فتحنا أبواباً للاستقدام من دول أخرى".

ورأى رئيس لجنة الاستخدام الوطنية سعد البداح إن قرار الوزارة ينبع من مسؤوليتها لحفظ حقوق السعوديين.

وقال: إن وزارة العمل مارست خلال تعاملاتها مع قطاع الاستخدام أقصى درجات ضبط النفس، خصوصاً أنه شهد مستجدات كثيرة خلال الفترة الماضية، وقرارها وقف استخدام العمال من إندونيسيا والفلبين ينبع من مسؤوليتها في حفظ حقوق المواطنين.

وأكد أن هذا القرار سيضع حداً للتجاوزات التي حدثت في هذا القطاع سواء من الداخل أم من الخارج.

وأضاف: "نحن كمستثمرين، نؤيد هذا التوجه وسنلتزم بما تقرره الوزارة، مشيراً إلى أن اللجنة مستمرة في البحث عن قنوات جديدة للاستقدام. ولغت إلى أن التوجه الجديد بإنشاء شركات الاستخدام الجديدة سيساعد على تأمين العمال من أكثر من دولة، خصوصاً بعد صدور اللائحة الجديدة المنظمة لهذه الشركات".

وفي السعودية ١.٢ مليون عامل إندونيسي، معظمهم عمال منزليون، وهم مصدر مهم للنفد الأجنبي، ويساعدون في خفض البطالة في أكبر اقتصاد في جنوب شرقي آسيا.

